

دور المؤشرات المالية الرائدة في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع المصرفي المصري

هيثم مصطفى محمد فؤاد¹، خيريل فيصل بن خيري²

^{1,2} كلية الإقتصاد والمعاملات، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 71800 نيلاي، نيجيري سمبلان، ماليزيا

The Role of Leading Financial Indicators in Forecasting Financial Crises in the Egyptian Banking Sector

Haitham Moustafa Mohamed Fouad¹, Khairil Faizal Bin Khairi²

^{1,2} Faculty of Economics and Muamalat, Universiti Sains Islam Malaysia, Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia

تاريخ المقالة	مختصر البحث
الارسال: ٢٠٢٤-٠٤-٠٥ المراجعة: ٢٠٢٤-٠٤-١٥ القبول: ٢٠٢٤-٠٤-٣٠	تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على دور المؤشرات المالية الرائدة في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع المصرفي المصري، وكيفية تعزيز دور وفعالية المؤشرات في التنبؤ بالأزمات المالية قبل حدوثها وطرق تجنب الآثار السلبية للأزمات المالية وانعكاساتها على المصارف المصرية، ونتج عن هذا البحث إن المؤشرات المالية الرائدة هي عبارة عن منظومة متكاملة تقوم على أساس تقييم الأوضاع وفق أساليب واستراتيجيات معينة، بما يساعد على التنبؤ بحدوث أزمات مالية والحيلولة دون وقوعها، أو على الأقل التقليل من حجم الخسائر التي تخلفها تلك الأزمات في القطاع المصرفي.
Article history Submitted: 05-04-2024 Received: 15-04-2024 Revised: 30-04-2024	Abstract The paper aims to highlighting the role of leading financial indicators in forecasting financial crises in the Egyptian banking sector, how to enhance the role and effectiveness of indicators in predicting financial crises before they occur, and ways to avoid the negative effects of financial crises and their repercussions on Egyptian banks. As a result of this research, the leading financial indicators are it is an integrated system based on assessing conditions according to specific methods and strategies, which helps predict the occurrence of financial crises and prevent them from occurring, or at least reduce the size of the losses that these crises cause in the banking sector.
كلمات مفتاحية المؤشرات المالية الرائدة، التنبؤ بالأزمات، بناء إنذار مبكر، القطاع المصرفي	
Keywords: <i>Leading indicators, forecasting, warning banking sector</i>	<i>financial Crises Early system,</i>

المقدمة:

تعد المصارف الشريان الحيوي والرئيسي في اقتصاديات الدول ويتم من خلالها دعم وتمويل كافة الأنشطة الاقتصادية في أي دولة، وحيث ما شهدته الأسواق المالية العالمية من أزمات مالية امتازت بسرعة انتشارها وتنوعها، مما جعل المصارف في مهب الريح في حال وجود أزمات اقتصادية غير متوقعة. وفي الاقتصاد المصري تطور الجهاز المصرفي بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة من خلال تمويله للأنشطة الاقتصادية بالدولة المصرية مما يدعم نمو الاقتصاد المصري لمواجهة التطورات الحادثة من اختلال في ميزان المدفوعات، ونقص في العملة الأجنبية، وعجز في الموازنة العامة، وتساعد في الدين العام، ويلوح في الأفق مخاوف الأزمات المالية وما تمثله من انعطافات حاسمة في الدول والمنظمات وكيف يمكن أن تؤدي إلى كوارث وانحيار هذه الدول والمنظمات.

الدراسات السابقة:

دراسة (عامر، 2014) بعنوان "الأزمات المالية العالمية"، تناقش الدراسة مفهوم الأزمات المالية العالمية وأهم أسبابها وتطورها التاريخي، وكذلك تناول أنواع الأزمات المالية والعلاقة بينها، والآثار السلبية المترتبة عليها، مع التركيز على الأزمة المالية العالمية عام 2008 وعرضها بشكل تفصيلي من حيث مراحلها، أسبابها، آليات انتقالها للدول العربية نظراً لاعتبار هذه الأزمة هي الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في عام 1929 وما نتج عنها من كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي، وأشارت دراسة (عبد الحميد، 2015) ان غالبية الدراسات المتاحة مع نوع واحد فقط من المخاطر مثل مخاطر السيولة أو المخاطر التشغيلية أو مخاطر الائتمان. ولذلك، تحتاج البنوك إلى تحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر على مخاطر السوق. بالإضافة إلى ذلك، يعد إطار إدارة مخاطر السوق في الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية ضرورياً للسماح للإدارة بتقليل المخاطر وتعظيم الأرباح، كذلك فقد بحثت دراسة (طلب، 2014)، في مدى كفاءة أساليب التنبؤ المختلفة المستخدمة في الدراسات التطبيقية المهمة بالتنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية، وخلصت إلى أن تطور أساليب التقدير والتنبؤ يساهم في رفع كفاءة التنبؤ من جوانب عديدة وفي نفس السياق السابق جاءت دراسة (فضل المولى، 2015)، والتي هدفت لتوضيح مفهوم الأزمات المالية التي تمر بها الشركات، ودراسة إمكانية التنبؤ بتلك الأزمات قبل حدوثها، ولكن حددت القيام بذلك عن طريق استخدام أساليب التحليل المالي المعاصر، وخلصت إلى إمكانية الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي وذلك لتقييم الأداء تطبيقاً على شركة الصمغ العربي المحدودة، كما سعت دراسة (مهران والشهري، 2017) للتوصل إلى ثلاثة نماذج تحتوي على مؤشرات مالية تتصف بالقدرة التنبؤية بالأزمات المالية، قبل وقوعها في المصارف التي تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي بهدف التعرف على وضعية تلك المصارف وإعطاء مؤشر مبكر للجهات المعنية للتدخل واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، وخلصت الدراسة إلى أن نسب إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع وهي من نسب السيولة تعد من أهم النسب المالية في التحليل الإحصائي لقطاع المصارف، وأحدث هذه الدراسات دراسة (Guo Jingzheng, 2023) التي هدفت إلى بحث دور البنوك خلال فترة الركود كما تناولت الدراسة الأزمة المالية لعام 2008 كمثال لتوضيح ذلك في البداية، تم ذكر خلفية الأزمة المالية لعام 2008 في علاج تعافي الاقتصاد ثم تحليل سياسة تحرير البنك الفيدرالي والسياسة النقدية لخفض سعر الفائدة وأظهرت الدراسة أن الأزمة المالية لعام 2008 أدت إلى انفجار فقاعة الإسكان، وإفلاس الخدمات المصرفية الاستثمارية، وتسبب ذلك في الزيادة السريعة في معدل البطالة، وامتد هذا التأثير في جميع أنحاء العالم، وأن السبب الرئيسي للأزمة المالية لعام 2008 كان هو إهمال المنظمين وفشل البنوك في مراعاة المخاطر التي يشكلها المقرضون غير المؤهلين، ووضحت دراسة (أبو برونية، 2023) التي هدفت إلى تحليل الوضع الحالي للاقتصاد الكلي بليبيا باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات الاقتصادية لتبيان المؤشرات الاقتصادية والى ما تتجه هذه المؤشرات وأسباب ذلك خلال الفترة (2010 – 2020)، وما يجب اتخاذه لتدارك الوضع قبل تفاقمه لازمة اقتصادية طويلة الأجل. وقد أتبع المنهج الاستنباطي في هذه الدراسة، ووجدت الدراسة أن هناك تذبذب واضح لمؤشرات القطاع الحقيقي كالناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التضخم والرقم القياسي للأسعار، والانكشاف الاقتصادي، وترابطها علاقة طردية مع الإنتاج

والكميات المصدرة من النفط الخام، وخلص إلى ضرورة تنويع النسيج الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد إنتاجي متعدد المصادر لدخل مستدام في تمويل الموازنة العامة مما يؤثر إيجاباً على المؤشرات الاقتصادية الأخرى ويقلل من تأثير الأزمات بشكل دراماتيكي.

المنهجية:

تم الاعتماد في أسلوب البحث على الجمع بين المنهجين الاستقرائي والمنهج التحليلي، من خلال استقراء ودراسة الأجزاء الدقيقة للعلاقة الطردية لدور المؤشرات المالية وتأثيرها في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع المصرفي المصري، بالإضافة لتحليل مضمون العلاقة الطردية والربط الموضوعي لدور المؤشرات المالية الرائدة وتأثيرها في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع المصرفي المصري قبل حدوثها.

أولاً: المؤشرات المالية:

عرفت المؤشرات المالية بأنها علاقة بين بنود الميزانية لبعضها البعض أو بين بندين أو رقمين في القوائم المالية بقصد الكشف عن نقاط الضعف في الموقف المالي والاستفادة من نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف وتحويلها إلى نقاط قوة (الهوري، 1996)، كما عرفها هندي بأنها: "محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصيتين بالمركز المالي" (هندي، 2011).

ولكي تكون المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف صالحة وفعالة وولديها القدرة على التقييم للأداء بدقة ولضمان التعبير بشكل صادق عن حقيقة الأداء المصرفي فضرورة توافر الأسس التالية في هذه المؤشرات وهي كالتالي:

1) ضرورة أن تتصف المؤشرات المالية بالبساطة والوضوح والبعد الكامل عن التعقيد، حتى تتمكن من فهم هذه المؤشرات وإمكانية تطبيقها وتفسير نتائجها بصورة سليمة وواضحة وخالية من الأخطاء.

2) ضرورة أن تراعى المؤشرات لطبيعة النشاط المصرفي والبيئة المحيطة له في جميع الاتجاهات والمستويات.

3) ضرورة توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الهامة لاحتساب تلك المؤشرات المالية، فعدم توفرها يعني عدم القدرة على الاستفادة من هذه المؤشرات وعليه لا يمكن إتمام عملية التقييم.

4) يجب أن تتصف المؤشرات المالية بالشمول أي ضرورة أن تشمل المؤشرات المالية كافة أنشطة المصرف وعدم الاقتصار على المؤشرات على جانب بعينه أو على جوانب محددة؛ حيث إن التركيز على جانب محدد أو أنشطة معينة يحقق نتائج جزئية لا يمكن من خلالها من التعبير عن حقيقة الأداء في المصرف.

5) ضرورة أن تكون المؤشرات المالية معبرة عن خاصية مهمة ذات تأثير واضح وكبير في أداء المصرف، مع مراعاة التباينات بالمتغيرات التي تحدث في نشاطه خلال عمله، والذي يسهم بدوره في تقديم صورة واضحة لأداء المصرف (محمد، 2017).

لا يوجد اتفاق حتى الآن على عدد واضح للمؤشرات المالية التي من الممكن استخدامها، ولهذا فمن الصعب حصر تلك المؤشرات، والقيام بتفسيرها، وتحديد كيفية استخدامها وكيفية الاستفادة منها. وتتمثل أنواعها في التالي:

1. حسب مصادرها: فمن الممكن أن تكون من قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، أو من القائمتين معا من خلال مزج محاسبي متناسق بينهم.

2. حسب المعنى المستهدف منها: وهي مؤشرات السيولة بأنواعها ومؤشرات التداول ومؤشرات تغطية الالتزامات لحقوق المساهمين ومؤشرات العائد من رأس المال المستثمر، أو الغير أو هما معاً وغيرهم من المؤشرات.

3. حسب المشاكل المالية: والتي منها مؤشرات خاصة لتحديد قدرة الهيكل التمويلي للمؤسسة أو المصرف، ومؤشرات لتحديد الإنتاجية ومؤشرات لتحديد الربحية، ومؤشرات لتحديد قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات القصيرة، أو الطويلة، أو العاجلة، أو غيرهم من المؤشرات (أحمد، ندى الجيلي الأمين، 2014).

4. حسب نوع العلاقة المنسوبة: فتنقسم إلى نسب مالية فعلية بهدف دراسة النسب من القوائم المالية الفعلية سواء للفترة الحالية أو السابقة، ونسب مالية معيارية بهدف القيام بدراسة ما يجب أن تكون عليه العلاقات بين العناصر التي تتضمنها القوائم المالية وذلك لإجراء المقارنات مع النسب المالية الفعلية.

5. النسب البسيطة والنسب المركبة: فيقصد بالنسب البسيطة النسب التي تقوم بدراسة العلاقة بين عنصرين فقط من عناصر القوائم المالية، بينما النسب المركبة فيقصد بها النسب التي تقوم بدراسة العلاقة بين أكثر من نسبة من النسب المالية البسيطة، وتعود أهمية النسب المركبة في إظهار العلاقة الشمولية بين العناصر الموجودة بالقوائم المالية.

6. النسب الهيكلية: وهي النسب التي تسهل عملية دراسة الهيكل المالي للمؤسسة أو المصرف والتي تم وضعها لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي ويتم ذلك عن طريق تسليط الضوء على كل من التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية مع كفاءة استثمار الأموال التي تم وضعها تحت تصرف المؤسسة المالية أو المصرف بشكل سليم.

7. النسب الاتجاهية: وهي النسب التي تشير إلى حركة أو اتجاه والتي تظهر تغير في قيمة عنصر أو بند معين من بنود أو عناصر القوائم المالية خلال فترة زمنية معينة.

8. نسب النمو (معدلات النمو السنوية): ونسب المالية في هذه المجموعة تعكس التطور الحادث في عناصر أو بنود القوائم المالية من سنة لأخرى، فهي مجموعة المؤشرات التي تقيس مدى نمو المؤسسة في إطار نمو الاقتصاد الوطني الذي يتمثل في نمو الدخل القومي أو نمو الناتج القومي الإجمالي أو نمو القطاع الذي تمثله المؤسسة ونستطيع توضيح التغيرات بالقيم (+، -) والنسب المئوية من خلال التالي:

- للحصول على قيمة التغير في العنصر (بالنقصان أو الزيادة) = قيمة العنصر في العام الحالي (-) قيمة العنصر في العام السابق.
- للحصول على معدل التغير في العنصر (بالنقصان أو الزيادة) = قيمة التغير في (+، -) (÷) قيمة العنصر في العام السابق(الأساس) (محمد، 2017).

ثانيًا: الأزمات المالية في القطاع المصرفي:

تعريف الأزمة المالية بأنها التذبذبات التي تؤثر جزئيًا أو كليًا على كافة المتغيرات المالية والمتمثلة في حجم الإصدار واعتماد الودائع المصرفية وأسعار الأسهم والسندات ومعدل الصرف؛ حيث إن الاختلاف في تقدير الظواهر المتعلقة بالانخفاض والارتفاع تحتاج وقت طويل لتفسيرها (مشرفي، ندي، 2017؛ ص: 114).

تتنوع وتتعدد أسباب الأزمات المالية وتختلف تأثيراتها ونتائجها وفقًا لظروف كل دولة، وعلى الرغم من أن كل أزمة لها خصائص وأسباب تميزها عن غيرها، إلا أنه يوجد مجموعة من العوامل والأسباب المشتركة التي تتصافر في آن واحد لإحداث أزمات مالية. وتتمثل أسباب الأزمات المالية في النقاط التالية:

طبيعة النظام الرأسمالي: حيث يحمل هذا النظام في ثناياه أزمات دورية، وتكوم ملازمة له في كل مراحلها لوجود خلل بين العرض والطلب وذلك لأن عملية الإنتاج في هذا المجتمع عملية جماعية. وفائض الإنتاج يتم الاستحواذ عليه من قبل الرأسماليين. وهذا يعني تراكم قيم فائض الإنتاج في أيدي الرأسماليين، فيقوموا بمحاولة رفع الإنتاج. (بوحبل، 2019).

عدم استقرار الاقتصاد الكلي: تعد التقلبات في شروط التبادل التجاري أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية، فإذا حدث انخفاض في شروط التجارة يكون من الصعب على عملاء البنوك الذين يعملون في نشاطات لها علاقة بالاستيراد والتصدير الوفاء بالتزاماتهم وبالأخص خدمة الديون. إن بيانات البنك الدولي تشير بان حوالي (75%) من الدول النامية والتي ظهرت بها أزمات مالية انخفضت بها شروط التبادل التجاري قبل حدوث الأزمة بحوالي (10%). (سليم، 2021).

أنواع الأزمات المالية:

فتوجد أنواع أساسية للأزمات المالية وتتمثل في الأزمات البنكية وأزمات سعر الصرف وأزمات الديون العمومية والأزمات البورصية (أسواق المال) والأزمات العقارية، وهناك نوع آخر من الأزمات التوأم والتي تنتج من الارتباط بين الأزمات البنكية وأزمات العملة (عمينة بلحية، 2020).

أزمة العملة: تحدث هذه الأزمة عندما يتراجع سعر الصرف الاسمي للعملة إلى معدل حرج بنسبة (25%) خلال ربع سنة على الأقل، ومن الممكن أن يكون الانخفاض الحادث في العملة كبير ويتجاوز الحدود الحرجة مما يؤدي إلى ظهور انهيار العملة (بن موسى، 2021).

2/4 أزمات الأسواق المالية: هذا النوع يحدث في أسواق المال نظرًا لما يعرف اقتصاديًا بظاهرة الفقاعة ويقصد بذلك ارتفاع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة بنسبة ارتفاع غير مبررة، ويحدث ذلك عندما يكون فالهدف من الشراء هو المضاربة على سعر الأصل (خلود بن حوة، 2019).

3/4 الأزمة المصرفية: وتمثل الحالة التي يكون فيها المصرف عاجز عن الاستجابة لطلبات المودعين المفاجئة والكبيرة بهدف تسييل ودائعهم، وهو ما ينتج حالة من الذعر تؤدي إلى ارتفاع في طلبات المودعين والتي يقف المصرف عاجزًا عن تلبيةها. وينتج هذا العجز نظرًا لأن المصارف تحتفظ بنسبة معينة من الودائع تعمل على سداد ومواجهة الطلبات المحتملة اليومية للمودعين. (العايب وبو عبد الله، 2021).

أزمة المديونية: إن أزمة الدين أو ما يطلق عليه بأزمة المديونية تجذب اهتمام الكثير وذلك للمخاطر الناجمة عنها، حيث أرهقت هذه المخاطر الكثير من الدول وبالأخص الدول النامية، وتوجد عوامل داخلية وعوامل خارجية ساهمت في تفشيها. وتعرف بأنها العملية التي تتسم بحركة تدفقات رؤوس الأموال من البلدان الدائمة إلى البلدان المقترضة، وتحدث أزمة المديونية الخارجية نتيجة انقطاع حركة التدفقات، وهذا الانقطاع يكون في أغلب الأحيان عائدًا على عدم قدرة البلد المدين للوفاء بالالتزامات الخارجية. (سليم، 2021).

الأزمة المالية التوأم: وظهر هذا النوع من الأزمات بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تظهر هذه الأزمات عن طريق تركيبة من تضارب حاد على العملة الوطنية بجانب موجة من حالات الإفلاس والضعف في المصارف مع حدوث شك بخصوص استقرار أسعار الصرف، والشك بخصوص سيولة وملاءة الوسطاء الماليين والتي تمتلك تأثير متبادل فيما بينها. (نادية العقون، 2013).

الآثار المترتبة على الأزمات المالية: تتكبد الدول والاقتصاديات التي تتضرر من وقوع الأزمات أنواع مختلفة من التكاليف، حيث يترتب على مواجهة الأزمات العديد من الآثار السلبية وتتمثل فيما يلي: (عامر، 2014)

- التكاليف التي تتعلق بإعادة هيكلة القطاع المالي: حيث وصلت تلك التكاليف في بعض الحالات إلى أكثر من (40%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك مثل ما حدث في الأرجنتين وشيلي في أوائل الثمانينات، وعمومًا طبقًا لدراسة قام بها صندوق النقد الدولي وضحت بأن التكاليف الخاصة بإعادة هيكلة القطاعات المالية بعد وقوع الأزمات كانت نسبتها مرتفعة في دول الأسواق الناشئة عن الدول الصناعية.
- زيادة حجم القروض المتعثرة: حيث تجاوزت تلك القروض في بعض الحالات (30%) من القروض الكلية الإجمالية، وهذا مثل ما حدث في ماليزيا سنة (1988)، والمصارف في سريلانكا في بداية التسعينات.

- تقليل فعالية السياسة النقدية: حيث تعد من الآثار السلبية للأزمات المالي عدم القدرة الكاملة في استخدام أدوات السياسة النقدية حتى يتم التحكم في العرض النقدي، وهذا يعني أن الدولة المعنية فقدت أداة مهمة من أدوات السياسة النقدية التي يتم استخدامها للتعامل مع الآثار الناتجة من الأزمات المالية وتقليل انتشارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالأخص فيما يرتبط بقدرة الدولة على الحفاظ على مستويات مناسبة لأسعار الصرف والتحكم في التضخم.
- تحقيق خسائر في الناتج الحقيقي: تؤدي الأزمات المالية في كثير من الأحيان إلى سوء تخصيص للموارد وضعف استغلالها وبالتالي حدوث خسائر في الناتج الحقيقي، فقد قام صندوق النقد الدولي بدراسة تناول فيها حجم خسائر الناتج الحقيقي التي تراكمت وتمثلتها الاقتصاديات الأربعة الأكثر تضرراً من الأزمة الآسيوية وهي (تايلاند، كوريا، إندونيسيا، وماليزيا) بالإضافة إلى المكسيك والأرجنتين أثناء أزمة التاكيلا عام (1994 – 1995)، حيث قامت البحث بقياس الخسائر التي تراكمت في الناتج خلال الأربع سنوات التالية لحدوث الأزمات التي تم ذكرها، والقيام بمقارنتها بالمسارات الافتراضية للناتج الحقيقي في حالة عدم حدوث أزمات .
- ارتفاع التكاليف الاجتماعية ومعدلات البطالة: حيث يعد ارتفاع مشكلة البطالة وما يليه من ارتفاع في التكاليف الاجتماعية مع مشكلة تدني الأجور عن معدلاتها السائدة قبل وقوع الأزمة من أهم الآثار السلبية الناتجة من الأزمات المالية.

السياسات العلاجية للأزمات المالية وطرق الوقاية منها :

- على الرغم من تحسن تقنيات الوقاية من الأزمات المالية، إلا أن الأزمات المالية تحدث باستمرار، وفي كل مرة تظهر الأزمة بصفات متميزة وتحتاج إلى إجراءات مختلفة لمعالجتها، كما تجر متخذي القرار التحرك بسرعة لإيجاد حلول لها قبل أن تتعمق وتتوسع. وسوف نعرض بعض السياسات العلاجية في النقاط التالية: (بن حودة، 2015)
- يمكن للحكومة أن تقوم ببيع احتياطات الصرف الأجنبي بهدف مساعدة الشركات والمصارف لحماية أنفسها من مخاطر الصرف الأجنبي وذلك في محاولة لمنع حدوث أزمة في القطاع المصرفي، ولكن فهي تخاطر بأن ينتهي الأمر بها إلى وجود احتياطات غير كافية لكي تغطي الديون قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية، وبالأخص في حالة قيامها بحماية سعر صرف مبالغ في تقدير قيمته.
 - قد يتعين على الحكومة أن تقوم بالاختيار بين رفع أسعار الفائدة حتى يتم وقف تدفقات رأس المال إلى الخارج ووقف تراجع قيمة العملة، أو إبقاء أسعار الفائدة ثابتة بهدف الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي.
 - ومن الممكن أيضاً الحصول على التمويل الخارجي حتى يتم التصدي لأزمة وشيكة الحدوث أو منع خروج أزمة حدثت بالفعل عن نطاق السيطرة عليها؛ حيث إن الحصول على التمويل في مراحل مبكرة للأزمة قبل أن تنتشر الصعوبات وتصل إلى قطاعات أخرى، يمكن أن يساعد في منع انتشار فقدان الثقة، وتجنب حدوث موجة من الطلب على الأصول الخارجية، والاحتياج إلى تمويل خارجي أكبر مما قد يلبيه القطاع الرسمي، إلا أن بعض الحكومات تمتلك موارد كافية خاصة بما حتى تستطيع تحاشي نشأة أزمة ما. وفي بعض الأزمات من الممكن أن تكون القروض الخارجية الإضافية تؤدي إلى إضعاف القدرة على الاستمرار، ومن الممكن أن يكون إعادة هيكلة الدين لبلد ما أفضل من تحمل دين جديد .

ثالثاً: المؤشرات المالية الرائدة ودورها في التنبؤ بالأزمات المالية:

شهدت مختلف الدول أزمات مصرفية متعاقبة، فقد بدأ المجتمع الدولي بمطالبة صندوق النقد الدولي بمحاولة إيجاد حلول حتى يتسنى التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها، ولذا بدأ الاهتمام بمحاولة تطوير وإيجاد مؤشرات مالية استباقية لتلك الأزمات حتى يتسنى التنبؤ بإمكانية حدوث أزمة للجهاز المصرفي ومن ثم القيام باتخاذ التدابير المناسبة، والعمل على وضع سياسات الاستجابة السريعة، وبالتالي القدرة على الحد من الآثار التي تترتب على هذه الأزمات (بلبلدي، شلاط ، 2021).

العلاقة بين المؤشرات المالية الرائدة والتنبؤ بالأزمات المالية المصرفية:

فقد أثبتت اغلب الدراسات والأبحاث العلمية ارتباط سلامة النظام المصرفي بمجموعة من المؤشرات، والتي من الممكن أن تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف وتصنيفها وقيامها بمعرفة أوجه الخلل في أدائها المالي في وقت مبكر بهدف تجنب تعرض هذه المصارف لمشكلات مالية تؤدي إلى حدوث انهيارها، وبذلك فهذه المؤشرات تقوم بالتعريف باحتمالات حدوث الأزمات في وقت مبكر قبل وقوعها وذلك لاتخاذ ما يجب من إجراءات وسياسات مانعة أو وقائية من وقوع هذه الأزمات، والذي عرفها صندوق النقد الدولي بأنها أحد نماذج الاقتصاد القياسي الذي يتم استخدامه بهدف التنبؤ بالأزمات المصرفية بالاعتماد على توليفة من المتغيرات والمؤشرات القيادية، يتم تجميعها وتحديثها بشكل دوري بهدف إعداد تقارير بهذه المؤشرات بشكل ربع سنوي أو سنوي لدعم المراكز المالية للجهاز المصرفي، وفي نفس الوقت حماية الاقتصاد من حدوث أي أزمات مصرفية، والعمل على تحليل التغيرات في قيم تلك المؤشرات ومقارنتها بين فترات مختلفة، حتى يتمكن القائمين على وضع الإجراءات والسياسات المصرفية والاقتصادية الكلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في وقت مبكر (سليم، 2021).

وبما أن العمليات المصرفية فرصة لمخاطر عديدة، ومهمة المؤشرات المالية الرائدة هو الاهتمام بهذه المخاطر ومحاولة الوقاية أو الحد منها، ويتطلب تنفيذ هذه المهام العمل على التحليل المناسب والقيام مع وجود قاعدة معلومات شاملة؛ حيث إن التنبؤ وتقييم المخاطر المحتملة الحدوث بحاجة للاستناد على مجموعة كبيرة جداً من البيانات المتعلقة بمؤشرات الحبيطة الكلية والاقتصاد الكلي وليس من المعلومات التي يتم استنتاجها من السوق، واستخدام المعلومات الدقيقة للتنبؤ بحدوث أزمة مالية يتطلب تطور كل من التحليل والمعرفة بالسوق والخبرة الإشرافية بدلاً من عملية التنبؤ بحالات حدوث المخاطر في المؤسسات والأسواق المالية (ليلي عشوب، 2020).

أهم النتائج:

إن المؤشرات المالية الرائدة هي عبارة عن منظومة متكاملة تقوم على أساس تقييم الأوضاع وفق أساليب واستراتيجيات معينة، بما يساعد على التنبؤ بحدوث أزمات مالية والحيلولة دون وقوعها، أو على الأقل التقليل من حجم الخسائر التي تخلفها تلك الأزمات في القطاع المصرفي، وتم التوصل إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية على إمكانية التنبؤ بالأزمات المالية.

جدول 1: العلاقة بين مسارات المؤشرات المالية والتنبؤ بالأزمات

النتيجة	الفرض	مستوى الدلالة (P)	القيمة الحرجة (C.R.)	معامل المسار المعياري	معامل المسار (β)	المسارات	المسار
قبول الفرض	الفرض الأول	0.001	6.229	0.362	0.364	إمكانية التنبؤ بالأزمات المالية	1

ووفق الجدول الموضح أعلاه والذي يوضح العلاقة بين مسارات المؤشرات المالية والتنبؤ بالأزمات بوجود تأثير إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية ($p < 0.001$) للمؤشرات المالية على إمكانية التنبؤ بالأزمات المالية. وأوضحت نتائج التحليل أن الزيادة في المؤشرات المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة إمكانية التنبؤ بالأزمات المالية (0.362) وحدة.

جدول 2: تحليل تأثير المسارات على المتغيرات

المتغيرات	التأثير الإجمالي		التأثير المباشر		التأثير غير المباشر
	المؤشرات المالية	آلية ودورية قياس المؤشرات والسياسات	المؤشرات المالية	آلية ودورية قياس المؤشرات والسياسات	المؤشرات المالية
إمكانية التنبؤ بالأزمات المالية	0.841	0.320	0.603	0.320	0

وطبقاً لتحليل تأثير المسارات على المتغيرات يوضح الجدول أعلاه إجمالي التأثير بين المؤشرات المالية وإمكانية التنبؤ بالأزمات المالية ما يقدر بـ 0.841. حيث تبين وجود تأثير مباشر بين المؤشرات المالية وإمكانية التنبؤ بالأزمات المالية بلغت قيمته 0.603، وأوضح تحليل المسار بوجود تأثير غير مباشر بينهم بلغ 0.320، وهذا التأثير الغير مباشر نتيجة وجود آلية ودورية قياس المؤشرات والسياسات والذي أدى إلى زيادة درجة التأثير الكلية بين المتغير المستقل (المؤشرات المالية) والمتغير التابع الأول (إمكانية التنبؤ بالأزمات المالية).

الخلاصة:

إن عملية التنبؤ بالأزمات أمر يصعب التوصل إليه فعلياً، فالأزمات التي تنفجر بسبب تراجع وضعف في المؤشرات الاقتصادية الأساسية قد يكون من الممكن التنبؤ بها، ولكن يقل احتمال التنبؤ بوقوع الأزمات التي تترتب بسبب نقص الرقابة والإشراف وانعدام الشفافية في البنوك والأسواق المالية، وكذلك تلك التي تنتج عن عوامل وأحداث يصعب تكميمها، أو عن الخطر المعنوي، أو من تأثير العدوى وسلوك المستثمرين. فلقد أثبتت معظم الدراسات أن الأزمات المالية تحدث بشكل مفاجئ يجعل من الصعب التنبؤ بها، خاصة وأن بعض المؤسسات المتخصصة في التنبؤ بالأزمات، كوكالات التصنيف فشلت في توقع الأزمات السابقة، سواء من حيث توقيتها أو مدى شدتها، ولأن الأزمة القادمة تكون ذات طبيعة مختلفة عن الأزمات السابقة لها وعوامل انفجارها معقدة نسبياً وتنطوي على تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية، فإن التنبؤ به يصبح صعباً. وهو ما يتطلب المزيد من العمل من أجل فهم أفضل لأسبابها والوقاية منها بنجاح أكثر.

أهم التوصيات:

بناء على ما سبق من النتائج، يمكن الخلوص إلى أهم التوصيات وهي إدراك كافة المعنيين من القيادة العليا ومنتخذي القرار في القطاع المصرفي بأهمية وجود مؤشرات مالية رائدة لقياس التأثير المباشر على العمليات المصرفية لتمكينهم من التنبؤ ومواجهة الأزمات المالية قبل حدوثها. نظراً لدورها الفعال في اتخاذ القرارات بالوقت الصحيح والاتجاه المناسب، ومن هنا تأتي التوصية الأساسية وهي وجوب اهتمام الإدارات العليا في القطاع المصرفي بالمؤشرات المالية الرائدة واختيار فريق التخطيط المناسب والمؤهّل لوضعها ومراجعتها ومراقبتها بصفة دورية، ويضاف إلى هذه التوصية الأساسية مجموعة من التوصيات للوصول إلى النتائج المرجوة على النحو التالي:

- ضرورة دعم الإدارة العليا لفريق التخطيط لإدارة الأزمات.
- عمل دراسة مستقبلية عن مدى إمكانية استخدام مؤشرات الاستقرار كمؤشرات مالية رائدة.
- عمل دراسة مستقبلية عن المؤشرات المركبة ودورها في التنبؤ بالأزمات.

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير إلى والدي الحبيب، وإلى والدتي الحبيبة، وإلى اهلي ومن كان لهم بالغ الأثر في تحفيزي لبلوغ هذه الدرجة العلمية. كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أسرة جامعة العلوم الإسلامية الماليزية لما بذلوه من جهد طوال فترة الدراسة، والخدمات المقدمة لتسهيل وتذليل العقبات طوال فترة الدراسة.

إقرار

أقر بأن هذه الورقة ممولة ذاتيًا وليست ممولة بأي منحة وأن ما اشتملت عليه هذه الورقة البحثية إنما هي نتاج عملي وجهدي الخاص.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

1. رانيا عامر (2014). الأزمات المالية العالمية. المجلة الاجتماعية القومية. المجلد (51)، العدد (3)، ص 105 – 137.
2. طلب، محمد عبد العظيم، والنهاري، عبد الله محمد أحمد (2014). كفاءة أساليب التنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية: مقارنة تكاملية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة أسيوط، العدد (57)، ص 157 – 202 .
<https://search.mandumah.com/Record/760448>
3. فضل المولى، مزمل قسم السيد فضل، وإبراهيم، الهادي آدم محمد (2015). الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي ودورها في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات: دراسة حالة شركة الصمغ العربي المحدودة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان
<https://search.mandumah.com/Record/793854>.
4. مهران، سحر والشهري، روابي حسن (2017). التنبؤ بمراحل تأثير الأزمة المالية على أداء المصارف باستخدام الانحدار اللوجستي: دراسة تحليلية بالتطبيق على قطاع المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي. المجلة العربية للإدارة، المجلد (37)، العدد (3)، ص 159-198.
DOI: 10.21608/aja.2017.17544
https://aja.journals.ekb.eg/article_17544_3ba9f0ac1bc6fe16a782a569bfcf2835.pdf
5. حميدة أبو برونية (2023)، فعالية الإنذار المبكر للأزمات الاقتصادية: تحليل مؤشر الإنذار المبكر للقطاع الحقيقي في ليبيا 2010 – 2020 ، دراسة غير منشورة أكاديمية حميدة أبو برونية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، ليبيا،
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/222175>
6. الهواري ، سيد (1996) الإدارة المالية منهج اتخاذ القرار، الطبعة السادسة، مكتبة عين شمس، القاهرة.
7. هندي، منير إبراهيم (2011)، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث للنشر ، الإسكندرية ، مصر
<https://digitallibrary.aambfs.org/product/B1-2/>
8. محمد، السيد فراج السعيد (2017). الأزمة المالية العالمية: ميكانيزم الأزمة وآليات العلاج ما بين الصيغ التقليدية والصيغ غير التقليدية، مجلة التجارة والتمويل، المجلد (47)، العدد (4)، ص 210-238.
DOI:10.21608/CAF.2017.126543

https://caf.journals.ekb.eg/article_126543_14de9db2d407f0eb0118030671648c04.pdf

9. أحمد، ندى الجيلي الأمين وصالح، هلال يوسف (2014). التحليل المالي ودوره في رفع كفاءة إدارة السيولة بالمصارف (رسالة دكتوراه، جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا). <https://search.mandumah.com/Record/640715>.
10. أميل عازر عازر مشرفي وإيهاب عز الدين ندي (2017). الأزمات المالية العالمية: تطورها وأسبابها وطرق علاجها. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (3)، ص 113 – 136. <https://search.mandumah.com/Record/1066104>
11. عز الدين بوحبل (2019). أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة 2007 – 2014. رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-<http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/15216>.
12. حمود سليم (2021). فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة ومواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر 2000 – 2016. رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر-. <http://thesis.univ-biskra.dz/5568/>
13. يمينة، بلحية (2020). الأزمات المالية والاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة. رسالة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-<https://bucket.theses-algerie.com/files/repositories-dz/1211561873294709.pdf>
14. نبيل بن موسى (2021). إثر الاختلال بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي في ظهور الأزمات المالية- دراسة مقارنة بين أزمة جنوب شرق آسيا 1997 والأزمة المالية العالمية (2008). رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر
15. خلود بن حوة (2019). دور السياسة المالية في علاج الأزمات المالية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2007/2017. رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-<http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/16105>
16. دنيا العايب وأحلام بوعبد الله ونجيب قماش (مشرف). (2021). دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية – الأزمة المالية (2008). رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. <http://dspace.univ-jijel.dz:8080/xmlui/handle/123456789/10277>.
17. نادية العقون. (2013). العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية". رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
18. لبني بن حودة وسعاد حوحو (2015). الحوكمة في المؤسسات المالية المصرفية للوقاية من الأزمات المالية المصرفية. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

19. بلبلدي، شلاط، وصوفان، العيد (مشرف). (2021). أهمية تصميم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2017). رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

20. ليلي عشوب (2020). آليات واستراتيجيات التصدي للأزمات المالية العالمية. رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/329/9/1/183159>

المراجع الأجنبية

1. Guo Jingzheng research on the Role of Banks during the Global Financial Crisis, June 2023B CP Business ،Management 46:78-84 DOI: 10 54691/bcpbm. v46i. 5080 License CC BY 4.0 https://www.researchgate.net/publication/371464607_Research_on_the_Role_of_Banks_during_the_Global_Financial_Crisis
2. Mohamad Abdul Hamid, Research on Market Risk and Bank Specific Determinants of Commercial Banks in Malaysia, 2015, University Islam Malaysia 2-3 <https://jmifr.usim.edu.my/index.php/jmifr/article/view/112>